تحديات السياسات الأسرية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

طالبة الدكتوراه: أمال بن هدي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر
benheddi.amel@univ-oran2.dz

Challenges of Family Policies in Algeria for Achieving Sustainable Development

PhD Student: Amel Benheddi
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed, Faculty of Law and Political Science, Algeria
benheddi.amel@univ-oran2.dz

ملخص:

تعمل الجزائر على حوكمة الأسرة لإعداد جيل مخطط ومفكر داعم للتنمية المستدامة من خلال وضع آليات قانونية ومؤسساتية تنظم حماية الاسرة .

استحدثت الجزائر سياسات اسرية تتماشى بما جاءت به اجندة 2030 للتنمية المستدامة من خلال برامج لفائدة الأسرة الجزائرية قصد تعزيز مساهمتها في التنمية ضمن رؤية شاملة لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي دون المساس بقيم وثوابت الاسرة الجزائرية .

الكلمات المفتاحية: الاسرة ،التنمية المستدامة، السياسة الاسرية ،الاستراتيجية التنموية

Abstract:

Algeria is working on family governance to prepare a planned and thoughtful generation supportive of sustainable development through the establishment of legal and institutional mechanisms that regulate the protection of the family.

Algeria has introduced family policies that align with the provisions of the 2030 Agenda for Sustainable Development through programs benefiting the Algerian family, aimed at enhancing its contribution to development within a comprehensive vision for achieving social and economic well-being without undermining the values and constants of the Algerian family.

Keywords: Family, Sustainable Development, Family Policy, Development Strategy

مقدمة:

تمثل الأسرة أهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية ،فهي تحتل مكانة مميزة على الصعيدين الدولي والوطني، باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمعات. فهي تشكل مركز بناء الهوية الذاتية، وأساس صحة أعضائها النفسية والجسدية، وحصانتهم الخلقية ومتانتهم الشخصية.حيث تقدم للأبناء النماذج الراشدة الناضجة التي يبنون شخصياتهم من خلال تمثلها، إضافة إلى ما يوفره الحب والاطمئنان والتقبل والتشجيع وألوان الحماية والرعاية في كنف الأسرة، من بذر بذور احترام الذات وتقديرها والثقة بالنفس، مما يرسي أسس بناء المواطن المعافى المنفتح إيجابياً على الدنيا والناس والقادر على النماء والبناء والعطاء (حجازي، 2012، صفحة 19).

تحظى الاسرة باهتمام دولي يتجسد في مختلف الاتفاقيات والمواثيق التي تكرس حماية أفرادها لا سيما الطفل والمرأة على غرار اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في 7 نوفمبر 1967 حيث عرفت المادة الأولى من الاعلان التمييز ضد المرأة: "بإنكاره أو تقييده تساويها في الحقوق مع الرجل ،اجحافا أساسيا ويكون اهانة للكرامة الانسانية" (الجمعية العامة للامم المتحدة، 2014). كما قامت منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة بإصدار اعلان حقوق الطفل يوم 20 نوفمبر 1959 والذي جاءت المادة الأولى منه كالآتي :"يجب ان يتمتع الطفل بجميع الحقوق المقررة في هذا الاعلان. ولكل طفل بلا استثناء أن يتمتع بهذه الحقوق دون أي تفريق أو تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين ،أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب أو دون أي وضع آخر يكون له أو لأسرته" (الجمعية العامة للامم المتحدة، 1959). وأهم هذه الحقوق الحق في الحياة والجنسية والحرية والكرامة والرعاية الصحية والتعليم، ومن جهة أخرى يجب أن يتمتع بالحماية من كل صور الاهمال والقسوة والاستغلال .

احتفلت الامم المتحدة عام 2025 بيوم الاسرة العالمي تحت شعار "سياسات أسرية من أجل تنمية مستدامة" نحو القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية ،هذا الشعار لم يكن مجرّد عبارة رمزية، بل دعوةٌ صريحة للاعتراف بدور الأسرة المحوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 (مجلة ريحانة الالكترونية، 2025).

تحتل الأسرة مكانة مرموقة لدى الدول وفي هذا السياق يعتمد عليها كقاعدة جوهرية لوضع المخططات السياسية ورسم الاستراتيجية التنموية في الآونة الأخيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة . ومن ثم أصبح استشراف الدول لتحقيق الاستقرار والأمن الأسري أمرا ضروريا لا مناص منه يقوم على وضع اطار تنظيمي يكرس حماية الاسرة وتماسكها ككل ويعتني بحماية كل فرد منها .

عرفت الجزائر تغيرات ايديولوجية وسياسية واقتصادية في العقود الاخيرة بعد أن تخلت عن النظام الاشتراكي واعتنقت الانفتاح الاقتصادي ،فتغيرت رؤيتها للأسرة الجزائرية كمؤسسة اجتماعية لتصبح محل أنظار وتوجهات اقتصادية لما ألح مؤخرا رئيس الجمهورية عبد العزيز تبون على ضرورة تأطير وتنظيم الأسرة المنتجة التي أصبحت تساهم بشكل مباشر في الاقتصاد الوطني دون الاخلال بدورها الجوهري في التنشئة الاجتماعية. الأمر الذي يجعلنا نثير الاشكالية الرئيسية للبحث والتعمق بالدراسة كالآتي:

ماهي أهم التحديات التي تواجه السياسات الاسرية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة ؟.

هذه الاشكالية تجعلنا نثير اشكاليات فرعية أخرى:

- ماهي الحماية القانونية للأسرة في ظل السياسات المعتمدة لتحقيق التنمية المستدامة ؟
- ما مدى نجاعة الحماية القانونية في تحقيق الأمن والاستقرار الأسري؟
- كيف تواجه السياسات الاسرية المخاطر التي تحملها اجندة2030 للتنمية المستدامة والتي قد تمس بالاستقرار الاسري والقيم الدينية بالجزائر؟

لذا ارتأيت معالجة هذا الموضوع من خلال هذا البحث الموسوم بعنوان :" تحديات السياسات الاسرية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة". حيث استعنت في دراستي على المنهج الوصفي التحليلي.

بناء لما سبق سنتطرق في دراستنا لمحورين رئيسيين:

- مكانة الأسرة في الاستراتيجية التنموية المستدامة
- تحديات السياسات الاسرية لأجندة 2030 للتنمية المستدامة

المبحث الأول : مكانة الأسرة في الاستراتيجية التنموية المستدامة

الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وأهم جماعاته الأولية، تتكون من أفراد تربطهم صلات الرحم والقرابة، حيث تسهم الأسرة في جميع جوانب النشاط الاجتماعي الاقتصادي .وفي هذا السياق للأسرة حقوق كثيرة مثل حق الصحة، والتعليم، والسكن، والأمن، وغيرها من الحقوق التي تكفل للأفراد وللأسرة الحياة الكريمة.كما أن لها أيضا واجبات ووظائف متعددة.

ويمكن النظر إلى الأسرة بقسميها، الأسرة النووية والتي تضم الزوج والزوجة والأبناء، و الأسرة الممتدة والتي تشمل الزوج والزوجة والأبناء والأحفاد والجد والجدة والإخوة وغيرهم من الأقرباء، مما ينتشر خصوصا في الأرياف والبوادي (جمعية المودة للتنمية الاسرية، 1439 ه).

لقد شكل موضوع حماية الأسرة اهتمام الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، وتغيرت سياسات الدولة تجاه هذه المؤسسة الاجتماعية بتغير المراحل وظروف البيئتين الداخلية والخارجية، وقد كانت للتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري مع مطلع القرن 21تحت تأثير العولمة بمختلف أشكالها،

الثقافية والاقتصادية والسياسية دورا مباشرا في تبني الدولة الجزائرية استراتيجيات موافقة لحماية مؤسسة الأسرة.لذا سنوضح الاطار المفاهيمي للأسرة ،ثم نسلط الضوء على المقصود بالتمية المستدامة .

المطلب الاول :الاطار المفاهيمي للاسرة

الأسرة مفهوم واسع وشامل لم يرد لفظها الصريح في القران الكريم، على الرغم من وجود مرادفاتها، وتختلف تعاريف الأسرة بين العلماء باختلاف مقارباتهم لفكرة الأسرة فمنهم من احصرها في الجانب البيولوجي الذي يقتصر على التناسل والتوالد، بينما ركز البعض الأخر على الرموز الثقافية والاجتماعية التي تحملها الأسرة أثناء أداء وظائفها، أما الاتجاه الثالث فينظر إلى الأسرة كبناء اجتماعي وبيولوجي وثقافي في نفس الوقت (دليلة بريك، 2012، صفحة 157).لذا سنشير الى التعريف الفقهي للأسرة ثم نحدد التعريف القانوني لها.

الفرع الاول :المدلول الفقهي للأسرة

عرفت الأسرة مكانة مهمة منذ الحضارات القديمة لا سيما لدى الحضارة الاسلامية بالاعتماد على الاسس والقيم الاسلامية المستنبطة من القرآن الكريم لقوله تعالى :"والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله هم يكفرون" (القران الكريم).

تعتبر الاسرة " الأساس الاجتماعي الأول في تشكيل وبناء شخصيات أفراد المجتمع، إذ تضفي على أبنائها خصائصها وطبيعتها " (عبد المجيد، 1987، صفحة 14). فهي تشكل الإطار الاجتماعي العام الذي تنشأ عن طريقه محددات السلوك عند الأفراد (رمضاني و بلقاسم، 2018، صفحة 659).

تخضع الأسرة كنظام اجتماعي إلى معايير أساسية تتمثل في معيار الرابطة القانونية الشرعية الاجتماعية بين الرجل والمرأة اللذين هما الزوجين ومعيار الرابطة البيولوجية التي تجمع بين الآباء والأبناء. بالإضافة إلى معيار الرابطة المجالية والتي تتمثل في الاشتراك في مجال معيشي واحد هو البيت، وكذا الرابطة الوظيفية والعضوية التي تتجسد في وجود تنوع معين من التعاون بينهم والإحساس والشعور المشترك بالمسرات والهموم (مخلوف و وآخرون، 2008، صفحة 17).

الفرع الثاني :المفهوم القانوني للأسرة

حسب قرار مجلس حقوق الإنسان 11/26 ، الفقرة الثامنة من الديباجة فان الأسرة هي:" الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدول" (الجمعية العامة للامم المتحدة، 1959).

لم يتطرق دستور الجزائر لسنة 1963 باعتباره الدستور الأول للبلاد بعد الاستقلال لتعريف الاسرة ولكنه تناول حماية الدولة للأسرة حسب ما ورد بنص المادة 17 منه والتي جاء فيها :"تحمي الدولة الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع".

كرس دستور 1976 أيضا مبادئ حماية الأسرة الجزائرية لما نصت المادة 65 :"الاسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتحظى بحماية الدولة والمجتمع. تحمي الدولة الأمومة والطفولة والشبيبة والشيخوخة بواسطة سياسات ومؤسسات ملائمة.

ويتضح من فحوى المادة أن دستور 1976 جاء أكثر عمقا وتدقيقا ،حيث لم يكتف بحماية الاسرة بشكل عام ،بل أولى خصوصية لكل فئة عمرية من فئات الأسرة الكبيرة من أصول الأسرة الى فروعها ، كما أكد دستور 1976 أن حماية الأسرة سيتم تنظيمها من خلال وضع آليات قانونية ومؤسساتية تكفل وتضمن المبادئ الدستورية في هذا المجال .

اعتمد التعديل الدستوري لعام2020 نفس الثوابت الوطنية لما أكد في تعريفه للأسرة بأنها الخلية الأساسية للمجتمع والتي تحظى بحماية الدولة والمجتمع من خلال حماية حقوق الطفل ،بما في ذلك الأطفال المتخلى عنهم أو مجهولي النسب، وكذلك نص على حماية المرأة في المادة 40 منه من كل أشكال العنف في كل الأماكن والظروف وفي الفضاء العمومي وفي المجالين المهني والخاص كما تستفيد من هياكل الاستقبال ومن أنظمة التكفل ومن المساعدة القضائية (مرسوم رئاسي، 2020).

يتضح من مختلف الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال الى يومنا أنها تولي أهمية كبيرة للأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع ومن ثم جعل حمايتها من مسؤولية الدولة، وكرس حقوق وحريات أفرادها لا سيما الطفل والمرأة وأولى الأمومة مكانة خاصة لما أقر بانها من المبادئ الدستورية التي لا يمكن المساس بها.

تضمن القانون المدني مصطلح الأسرة في مادته 32 والتي جاء فيها ما يلي :"تتكون أسرة الشخص من ذوي قرباه ويعتبر من ذوي القربى كل من يجمعهم أصل واحد"". ومن ثم لم يعرف المشرع الاسرة وإنما حدد الأفراد المكونين لها لما حصر أطراف الأسرة بالتركيز على صلة القرابة والأصل. حيث يكون أساس القرابة اما علاقة النسب أو علاقة المصاهرة.

أولى المشرع الجزائري في السنوات الأخيرة مكانة خاصة للأسرة الجزائرية والذي تجسد في وضع قانون يسمى قانون الأسرة مستلهم من احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية 1984 بمقتضى قانون 84-11 المؤرخ في 9 جوان 1984.والذي تم تعديله لاحقا بموجب الامر 05-02 (الامر05-02، 2005).

تطرقت المادة الثانية من قانون الأسرة لوضع تعريف للأسرة كالآتي: "الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة."

يتضح من فحوى المادة أن المشرع يربط مصطلح الأسرة بوجود زواج كأساس لنشأتها ،كما أنه يأخذ بالمفهوم الواسع للأسرة حيث أنه لا يجعلها تقف عند الزوج والزوجة بل وسع من دائرتها لتشمل الأصول والفروع والحواشي لما استعمل حرف الواو الذي يجمع بين صلة الزواج والقرابة.

نستشف من فحوى هذه المادة أن المشرع الجزائري يربط قيام الأسرة بوجود علاقة شرعية ممثلة في الزواج والذي تعرفه المادة الرابعة من قانون الأسرة المعدل والمتمم بمقتضى الأمر 05-02 كالآتي :"الزواج هو عقد رضائي يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه ،تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون واحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب."

تم تعديل قانون الاسرة بتاريخ 08 مارس 2015 محاولة من المشرع استدراك ما ترتب عن التعديل السابق بمقتضى الامر 05-02 من آثار سلبية على غرار ارتفاع نسبة حالات الطلاق لاسيما حالات الخلع واستفحال ظاهرة التحرش بالمطلقات واشتراط الرخصة من الزوجة الاولى في حالة زواج الرجل مرة اخرى ،وهو ما أدى الى اتساع دائرة الزواج العرفي لتفادي طلب الرخصة من رئيس المحكمة و من الزوجة الاولى . لذا كان تعديل 2008 لقانون الاسرة نتيجة حتمية لارتفاع نسبة الطلاق كإجراء مهم لحماية الاسرة من خلال الحفاظ على تماسك الاسرة واستقرارها (فيطس، 2023، صفحة 948).

المطلب الثاني :دور الاسرة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

تمثل التنمية المستدامة رؤية شاملة اعتمدتها الأمم المتحدة عام 2015، وتتضمن 17 هدفاً عالمياً يجب تحقيقها حتى عام 2030، هذه الأهداف تهدف إلى بناء عالمٍ عادل، صحي، وآمن لكل الشعوب (مجلة ريحانة الالكترونية، 2025).وقد تم دسترة التنمية المستدامة بموجب دستور 2016 وفي هذا السياق وضعت آليات تشريعية ومؤسساتية في هذا الشأن .لهذا سنشير الى المقصود بالتنمية المستدامة ثم نبرز دور الاسرة في أجندة 2030 للتنمية المستدامة .

الفرع الاول :تعريف التنمية المستدامة

أصدرت هيئة الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام 1945 عددً ا من المواثيق الدولية بدءا من ميثاق الأمم المتحدة مرورا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الى العديد من المواثيق الدولية الاخرى . وقبل انتهاء المدى الزمني المحدد لتطبيق تلك الوثائق وهو عام 2015 ، أجرت الأمم المتحدة مسحا شاملا على مناطق العالم، فتوصلت إلى نتيجة مفادها أن تلك الوثائق لم تُطبق تطبيقا كاملا. فجاء القرار بإصدار وثيقة جديدة يتم فيها تطوير اهداف الالفية الانمائية MDGs الثمانية لتصبح سبعة عشر هدفا للتنمية المستدامة SDGs ووضع لها مدى زمني قدره خمسة عشر عاما وسميت "خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (كاميليا، 2019).

ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في عام 1980 في أحد منشورات الاتحاد الدولي لحماية البيئة ،وهو مصطلح يشير الى تنمية وتطوير وتحسين حياة الانسان ومعيشته ورفاهيته في الوقت الحاضر

ودون المساس بسلامة البيئة والموارد والانظمة الحيوية مما يضمن للأجيال القادمة ذات الحقوق في الحياة الكريمة والرفاهية وتوفر الموارد (قبوري، 2021، صفحة 112).

وقدتم تأسيس منصة بتاريخ 25 سبتمبر 2019 في اطار "محور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العالمي بشأن حوكمة أهداف التنمية المستدامة" حيث يقدم الدعم الذي تحتاجه البلدان حتى تحقق التزامات السياسات والمبادئ إلى أدوات عملية لتطبيق التنمية المستدامة (فيسون ، ليندريرغ، و موراليس، 2020). ومن هذا المنطلق أصبحت الدول تبذل جهوداً كبيرةً في مواجهة تلك التحديات بالمجالات الثلاث قصد تحقيق الأهداف السبعة عشر التي تبنتها الأمم المتحدة سنة 2015 .

وقد وضعت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تعريفا للتنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع، وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول (بن حكوم، 2021، صفحة 97).

وقد عرف البنك الدولي للتنمية المستدامة على انها " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات راس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" (سباع، 2013، صفحة 26)

قدم المشرع الجزائري تعريفا للتنمية المستدامة حيث جاء في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم 03-10 المؤرخ في جمادى الأولى 1424 الموافق ل 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها " التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي ادراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".

قامت الجزائر بدسترة مصطلح التنمية المستدامة بديباجة الدستور 2016 (دستور، 2016)،فسارعت الحكومة لتعزيز مكانة التنمية المستدامة من خلال تكريس التنمية الاقتصادية والاجتماعية و البيئية. ويتضح ذلك جليا من التغيرات الجذرية التي أحدثتها في الآليات التشريعية و المؤسساتية التي تسهر على تحقيق الأهداف المبتغاة من التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية و البيئية.

اصبحت الجزائر كسائر الدول الأخرى بعد وضعها لآليات تشريعية تشرع في وضع مؤسسات على المستوى الوطني مختصة بمتابعة مدى تحقق هذه الأهداف و التي تغطي الأبعاد الثلاثة الاقتصادية ، الاجتماعية و البيئية ،والتي تتمثل في :

1- وزارة الشؤون الخارجية:

تتولى وزارة الشؤون الخارجية تنسيقا استراتيجيا مع الحرص على إدراج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات القطاعية المكونة لما يسمى "الجزائر تصور 2035". وهي بذلك لها دور فعال في متابعة آفاق التنمية المستدامة لا سيما من خلال.

- القضاء على الفقر و مكافحة عدم المساواة،
- الضمان للجميع الولوج للصحة و المعرفة و إعطاء النساء و الأطفال مكانتهم كاملة،
- تطوير الاقتصاد ليعود بالفائدة على الجميع و يعزز التغيير.

يتضح أن افراد الاسرة بما في ذلك المرأة والاطفال يعتبرون من اولويات استراتيجية الدولة الجزائرية في تحقق أهداف التنمية المستدامة.

2- الديوان الوطني للإحصائيات:

يتابع الديوان الوطني للإحصائيات أهداف التنمية المستدامة باعتباره يؤدي دور تقني لجانب المؤشرات ويتم ذلك على ثلاث مستويات (زيدوني، 2018):

- على مستوى وطني يتولى فيه الديوان الوطني الدراسة والتحليل للمؤشرات وفقا لمجال صلاحيات كل قطاع، واستعراض مدي ملاءمة هده المؤشرات مع اقتراح مؤشرات جديدة إذا لزم الامر.
- على مستوى اقليمي يبادر فيه بالتنسيق على المستوى الافريقي لاسيما اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، بالإضافة الى التشاور مع بعض المنظمات الاقليمية.
- على مستوى دولي من خلال تعاون الديوان الوطني للإحصائيات مع المنظمات الدولية المختصة عن طريق الاستغلال الأفضل و الأمثل للمصادر الإدارية حيث لها تأثير فعال من خلال المساهمة في "ثورة البيانات" لذا بعد ان كان الديوان الوطني تحت وصاية وزارة المالية فانه ابتداء من 08 ديسمبر2020 اصبح تحت وصاية وزارة الرقمنة والاحصاء لمتابعة وتقييم المؤشرات.

3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و البيئي

يمثل المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي مؤسسة استشارية و إطار للحوار و التشاور و الاقتراح والتحليل و الاستشراف في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية. و هو كذلك مستشار الحكومة (مرسوم رئاسي، 2020).

و قد تم استحداث تشكيلته بموجب مرسوم رئاسي رقم 21-37المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1442 الموافق ل06 جانفي 2021 ويتضمن تشكيلة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وسيره، حيث تم تأسيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كمؤسسة استشارية لأول مرة في دستور 2016 ليتم استحداثه بإضافة مصطلح "البيئي" في التعديل الدستوري الأخير سنة 2020 .

الفرع الثاني :مكانة الاسرة باجندة 2030 للتنمية المستدامة

بنت الحكومات في جميع أنحاء العالم رؤى طويلة الأجل من خلال وضعها لاستراتيجيات وتنفيذها لخطط بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى هذا الأساس كثفت دول إفريقيا على الخصوص من جهودها لتحقيق التنمية المستدامة بأجندة العام 2030،وفي نفس السياق أكدت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أنها "ماضية سويةً على الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة، ومكرسةً جهودها الجماعية لتحقيق التنمية العالمية" (فيسون ، ليندريرغ، و موراليس، 2020).

اولت رؤية 2030 اهتماما بالغا بالعناية بالأسرة حيث جاءت تحت اهم المحاور التي ترتكز عليها الرؤية، وذلك بجعلها بنيانا متينا من خلال تمكين الأسرة وتسليحها بعوامل النجاح اللازمة لتمكينها من رعاية أبنائها وتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

تتجلى أبرز عوامل النجاح التي التزمت الرؤية بتقديمها في تشجيع الأسرة على بناء ثقافة التخطيط بما يتناسب مع الإمكانات المتاحة لها وبما يمكنها من توفير احتياجات ابنائها والعناية بهم ، لذا اقترن بناء ثقافة التخطيط للأسرة بما يتناسب مع الامكانات المتاحة لهذه الاسر ، وفي هذا توجيه هادف يدفع الاسرة بالتفكير في المستقبل المقبل والتخطيط له بطموح متوازن يراعي فيه جوانب عديدة من اهمها الإمكانات المتاحة لها (الغيشان، 2016)

تظهر رغبة الجزائر القوية في مسايرة ركب دول العالم في تحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت هاجس كل الدول الامر الذي جعلها تعمل جاهدة لوضع خطة تنموية معتمدة على الاسرة .حيث تركز "رؤية الجزائر 2030" على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية دون التأثير الضار على البيئة وتتطلع أهداف الرؤية الى (القطان، 2026):

- تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام عن طريق خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة حماية البيئة.
- تطوير التعليم والتدريب لرفع مستوى المهارات وتعزيز البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة.
- تعزيز تمكين المرأة.
- تعزيز الشراكة العالمية والإقليمية لتبادل المعرفة والتجارب الناجحة.

لذا من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هو القضاء على الفقر من خلال تحسين الظروف المعيشية عن طريق الاستخدام العقلاني والمتوازن والمسؤول للموارد الطبيعية حسب ما يتحمله الكوكب بأبعاده الاقتصادية الاجتماعية والبيئية ،ويتم ذلك انطلاقا من الاسرة باعتبارها الخلية الاولى للمجتمع.

المبحث الثاني : تحديات السياسات الاسرية في الجزائر لأجندة 2030 للتنمية المستدامة

ركّزت الأمم المتحدة على "السياسات الأسرية" كمحور رئيسي. لأن الأسرة هي المدرسة الأولى، والمصدر الأول للدعم والرعاية والتربية. وعندما تُبنى السياسات على دعم الأسرة، تتحقق نتائج ملموسة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي (مجلة ريحانة الالكترونية، 2025).

اتجهت المجتمعات البشرية المعاصرة الى دراسة الاسرة وسياساتها باعتبارها اهم جسر بين الفرد والمجتمع. فأصبحت حوكمة الاسرة ضرورة لا مناص منها .فتعددت السياسات الاسرية وتباينت حسب المقتضيات المجتمعية لكل دولة. لذا سنشير الى بعض الامثلة للسياسات الاسرية على الصعيد العالمي ثم نسلط الضوء على اهم السياسات الاسرية التي وضعت حسب رؤية 2030للتنمية المستدامة .

المطلب الاول : اهم السياسات الاسرية في العالم

تحتل الأسرة مكانة محورية في السياسات الوطنية باعتبارها الخلية الاولى التي يقوم عليها بناء الخطة والاستراتيجية التنموية للبلاد. ويتعزز دور الأسرة باستمرار بوصفها وحدة تنظيميه لاسيما في ظل التغيرات المتسارعة التي يعيشها العالم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والفكرية .لذا سنبرز ماهية السياسات الاسرية ثم نشير الى بعض الامثلة على المستوى الدولي.

الفرع الاول :ماهية السياسات الاسرية

تعتبر السياسة العامة كل عمل او تعهد بالقيام بعمل أو بامتناع مقصود عن القيام به أو تعبير عن موقف تقوم به الحكومة بشكل مباشر، يهدف لمعالجة مشكلة عامة متوخية بذلك الوصول إلى حلول يقدر أنها في مصلحة الجميع ومعتمدة في هذا السبيل الطرق العلمية وأفضل الوسائل ضمن الظروف البيئية المحيطة بها، وتتضمن دراسة السياسة العامة التعرف على النوايا، الأهداف، الخطط والمقترحات للوصول للأهداف و الآثار أو النتائج المترتبة على تنفيذ السياسات (القريوتي، 2015).

لم تهتم الدراسات العربية المعاصرة بمصطلح السياسات الاسرية ،ولم يشتهر على المستوى الأكاديمي البحث فيها ،اذ بقي هذا المصطلح حكرا على بعض المنظمات ذات الطابع الاجتماعي ،فيمكن اذن تعريف السياسات الاسرية بانها :"مزيج من الاليات الموجهة الى الاسر (التي لديها اطفال)والتي تهدف الى زيادة مستوى الرفاهية". ويؤكد هذا التعريف أن سياسة الاسرة قضية شاملة، اذ انها تشمل موضوعات متنوعة مثل التوظيف والتنقل والغذاء وسياسات التعليم. لان السياسات الاسرية الناجحة تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي، تحسين جودة الحياة، ودعم الاستقرار الاقتصادي للأسر. (جمعية المودة للتنمية الاسرية، 1439 هـ، صفحة 35).

تواجه الاسرة تحديات لتحقيق التنمية والاستقرار من خلال التنشئة الاجتماعية والقيمية ،وتبني عادات استهلاكية مستدامة وادارة الميزانية الاسرية بحكمة عن طريق تشجيع الادخار وتعزيز المشاركة في الانشطة الاقتصادية المنتجة. ومن ثم اصبحت السياسة الاسرية تشمل المحاور الاتية:

- دعم التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين العمل والاسرة

- الرعاية والحماية انطلاقا من اليات تشريعية ترسم الاطار القانوني الذي يضمن حماية الافراد الاسرة .
- التمكين الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة

وتولي دول العالم المتقدمة اهمية بالغة للسياسات الأسرية، وفي هذا السياق تكثف الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني من الخطط والبرامج المتواصلة لوضع حلول واستراتيجيات بغرض مواجهة التحديات وازالة العقبات التي تواجه الأسرة .

الفرع الثاني :اهم السياسات الاسرية على الصعيد الدولي

اصبحت الاسرة القلب النابض للتنمية المستدامة اين تلعب المرأة دورا لا يستهان به باعتبارها محور التنمية الانسانية والروحية للأسرة. حيث تشكل الجودة في الحياة الاسرية من القضايا الاساسية المتعلقة بتطوير السياسات وتلبية مطلب الاحتياجات الاجتماعية .ومن أبرز عوامل النجاح التي التزمت الرؤية بتقديمها هو تشجيع الاسرة على بناء ثقافة التخطيط لما يتناسب مع الامكانيات المتاحة لها وبما يمكنها من توفير احتياجات ابنائها والعناية بهم.

تشير الجمعية العامة في دورتها69 بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة الى حاجة الأسر إلى الدعم الفعال من خلال البرامج والسياسات العامة. وتقع المسؤولية على عائق الحكومات الوطنية بالشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأسر، وتؤكد "إن الأهداف الإنمائية الكثيرة جداً، بما فيها تلك الأهداف التي تعالج مسائل الفقر ،والتعليم والصحة، تتطلب زيادة التركيز على الأسر.فالسياسات التي تركز على الأسر تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق علها دولياً، وينبغي تعزيز النهوض به (الجمعية العامة للامم المتحدة، 2014، صفحة 2)".

وسنشير فيما يلي الى اهم السياسات الاسرية التي تم تبنها في دول مختلفة من العالم لاسيما منها الدول العربية لتكريس التطلعات التنموية.

- البرازيل: برنامج "بولسا فاميليا" يمنح مساعدات مالية للأسر الفقيرة مقابل التزامهم بتعليم الأبناء والرعاية الصحية، مما قلّل الفقر ورفع نسبة التعليم.
- ألمانيا: تقدم إجازة أمومة وأبوة مدفوعة الأجر، وتدعم التوازن بين العمل والحياة الأسرية، مما ساعد على رفع نسب الولادة وتحقيق الاستقرار الأسري.
- موريطانيا:تم تشجيع ودعم المبادرات الاسرية في ميدان الانتاج، ومنح الاولوية للأسرة المنتجة ضمن برامج التنمية وتعزيز قدرات الاسر التسييرية.
- السياسات الاسرية في المملكة العربية السعودية:
- مصر: أطلقت حملة "2 كفاية" لتثقيف الأسر حول التربية الواعية، والتخطيط الأسري، خاصة في المناطق الفقيرة، ضمن رؤية مصر 2030.

- العراق: وزارة العمل بالتعاون مع المنظمات الدولية تدعم الأرامل والأسر التي تعول أطفالاً أيتام أو من ذوي الإعاقة عبر مساعدات شهرية.

المطلب الثاني : تحديات السياسات الاسرية في الجزائر

شهدت الظروف المعيشية العامة في الجزائر تحولات في السنوات الأخيرة. وقد سرع التحول الايديولوجي والسياسي من المبادرة الى وضع برامج تشرك كل افراد الاسرة في الخطة التنموية المستدامة ، وعليه سنوضح اهداف السياسة الاسرية في الجزائر أولا ثم نسلط الضوء على اهم التحديات التي تواجه السياسة الاسرة التنموية.

الفرع الاول :اهداف السياسة الاسرية في الجزائر

تُعتبر "رؤية الجزائر 2030" مبادرة طموحة وشاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الشامل في البلاد عبر مجموعة من الأهداف والمبادئ الاستراتيجية المحددة. وتم إطلاق هذه الرؤية لتعزيز تطور الجزائر في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. تتضمن هذه الرؤية مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المحددة التي تسعى الحكومة الجزائرية لتحقيقها بالتعاون مع مختلف الشركاء الدوليين والمحليين، وتشمل رؤية الجزائر2030 المحاور التالية (القطان، 2026):

- تنويع الاقتصاد، وخلق فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة.
- بناء مجتمع متماسك، وعادل، وذو ثقافة غنية.
- إرساء دولة القانون، وتعزيز الشفافية، والمشاركة المدنية.
- حماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز علاقات الجزائر مع الدول العربية والإسلامية، وباقي دول العالم

قامت الجزائر بوضع استراتيجية تنموية لحوكمة الاسرة في هذا الاتجاه من خلال الاعتماد على سياسات اسرية بقصد

1- الرعاية والحماية :

تبنت الدولة استراتيجيات متعددة لحماية الأسرة ترتكز على عناصر السياسة الوطنية التي سطرتها وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في نطاق السياسة الاجتماعية من خلال المرسوم التنفيذي 135-13 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التضامن الوطني الأسرة وقضايا المرأة.

اولى الدستور والتشريع الجزائري حماية لأفراد الاسرة لاسيما المرأة والطفل والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة .

2- تمكين المرأة:

اصبح دور المرأة يتجاوز ادارة المنزل فهي مربية للأجيال وناقلة للقيم الاخلاقية والاسلامية ،بل واصبحت الدافع لخلق الثروة. ومن ثم اصبحت السياسة الاسرية المندرجة ضمن الخطة التنموية المستدامة تنتقل من برنامج الرعاية والحماية الى تمكين المرأة .

يعتبر مفهوم التمكين والتقوية أساسي لتقدم المرأة ، فهو يمكن المرأة من اتخاذ القرارات والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات ، ويعرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التمكين على أنه توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع ، أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع (قبوري، 2021، صفحة 111).

بادر الدستور في وضع اول اللمسات لتمكين المرأة الجزائرية سياسيا ،حيث تضمن التعديل الدستوري لعام 2008 الجديد حول الحقوق السياسية للمرأة وذلك ما نستخلصه من فحوى المادة 31 مكرر التي تنص "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة ويحدد القانون العضوي كيفيات تطبيق هذه المادة" .

يعتبر تمكين المرأة أحد الركائز الاساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، فهي تساهم بشكل مباشر في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، و يتجسد تمكين المرأة في فتح الأبواب أمامها للمشاركة الفاعلة في جميع مجالات الحياة، من خلال توفير فرص التعليم والرعاية الصحية والمشاركة في الحياة السياسية بما يعزز من قدراتها ويعزز من مكانتها الاجتماعية . ومن ثم تجاوزت فكرة تمكين المرأة بكونها مجرد حق أساسي بل هي استراتيجية فعالة لمواجهة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.

تملك المرأة قدرات تسهم في تحسين جودة الحياة وخلق بيئة أكثر توازنً واستدامة ،الامر الذي جعل السياسيات الحكومية والمنظمات غير الحكومية تعتمد عليها من خلال دعم عمليات التمكين في شكل تصاميم وبرامج ومبادرات تركز على تنمية مهارات المرأة وتوفير بيئية داعمة لتفاعلها مع المجتمع .

وقد وضعت الجزائر برنامج دعم ومرافقة المرأة المنتجة لاسيما في مجال الصناعات التقليدية والحرف التي لها فضل كبير في تحقيق البعدين الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المستدامة .فهي تعمل على توطيد الروابط الاجتماعية بين الافراد، حيث أن الإنتاج يتم في غالب الحيان داخل البيت وبمساهمة جميع افراد الأسرة ليتم توريثها عبر الأجيال.

تعتبر هذه الصناعة متاحة للجميع لكونها لا تتطلب راس مال كبير مما يعطي توازن في توزيع الثروة بين افراد المجتمع من جهة ،و تحقيق العدالة بين الرجل و المرأة من جهة اخرى ترسيخا لأهداف التنمية المستدامة وذلك كون المرأة تعتبر من أحد أهم المنتجين في هذا المجال حتى أنها تتفوق على الرجل في

بعض المنتجات، ضف إلى هذا كله تحقيق العدالة بين المدن والأرياف باعتبار هذه الصناعات يمكن أن تمارس في القرى أو داخل المدن على حد سواء (خليفة و زايد، 2022، صفحة 1761).

يكون برنامج دعم ومرافقة المرأة المنتجة أقوم وسيلة لتحرير المرأة الجزائرية في اطار تقاليدنا وعاداتنا لإثبات نفسها في المشهد السياسي وفي البناء الاقتصادي.

الفرع الثاني :تحديات السياسات الاسرية في الجزائر

تتضمن أجندة2030 للتنمية المستدامة قضايا اقتصادية وبيئية وتنموية ،لكنها اشتملت في الوقت ذاته على نفس المواضيع الشائكة التي تضمنتها المواثيق السابقة والتي حالت دون تطبيقها مثل المساواة وحقوق الانسان. فمن أخطر القضايا التي تؤثر على الأسرة والأخلاق في "خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة:"

1- نشر وتعميم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية

يتبادر لأول وهلة أن المقصود بالصحة الانجابية هو صحة الام منذ مرحلة الحمل الى غاية الولادة ،في حين استدعت الاجندة الرجوع الى التعريف الوارد في وثيقة القاهرة للسكان ووثيقة بكين حيث يقصد بالصحة الجنسية والانجابية :"حالة رفاه كامل بدنيا وعقليا واجتماعيا في جميع الامور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته".ليثار الجدل حول مصطلح الجميع بما في ذلك المراهقين والشباب وسواء كانت الممارسة الجنسية في اطار شرعي او لا. واضافة الى ذلك تفرض هذه المواثيق توفير الخدمات اللزمة لذلك من :

- التعليم الجنسي باستخدام وسائل منع الحمل. ويفضلون الواقي الذكري، لتقليل فرص الإصابة بالإيدز.
- توفير وسائل منع الحمل مجانا أو بأسعار زهيدة.
-اباحة الاجهاض قانونا للتخلص من الحمل غير المرغوب فيه (كاميليا، 2019، صفحة 2).

2- المطالبة بمساواة الأنواع (الجندر)

بدأ مفهوم الجندر يدخل حيز التداول من خلال ما تضمنته المواثيق الدولية على غرار اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة CEDAW وبرنامج القاهرة للسكان ICPD .وتعرفه منظمة الصحة العالمية كالاتي :"يشير الجندر الى الخصائص المؤسسة مجتمعيا للمرأة والرجل مثل الاعراف والادوار والعلاقات بين مجموعات النساء والرجال. وهي تختلف من مجتمع الى مجتمع ويمكن تغييرها .وعندما لا يتواءم الافراد او الجماعات مع المعايير الجندرية غالبا ما يواجهون الوصمة والممارسات التمييزية او الاستبعاد الاجتماعي وكل ذلك يؤثر سلبا على الصحة " (كاميليا، 2019، صفحة 6).

تعتبر المطالبة بمساواة الانواع والتي يترجمها البعض بمساواة الجنس من اخطر المصطلحات التي اوجدتها المواثيق الدولية تحت شعار حقوق الانسان والبرامج التنموية لتغطية الهدف المباشر منها

والمتمثل في طمس القيم والاخلاق بشكل عام ومحاربة الثوابت العقائدية الاسلامية خصوصا .فقد اصبح مصطلح Le Genre يظهر محل Le Sexe في الدول العربية لا سيما الجزائر الامر الذي قد يشكل مخاوف حول مثل هكذا ظواهر وما قد ينشأ عنها من آثار على الثوابت والقيم الدينية الاسلامية.

خاتمة :

تعتمد الدولة الجزائرية على الاسرة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة باعتبارها الخلية الاولى لتشكيل مجتمع متماسك قوي ومستقر الامر الذي استدعى وضع سياسات اسرية لمعالجة المشاكل الاسرية بشكل يتماشى وقيم المجتمع الاسلامي من جهة ويكرس التطلعات التنموية حسب رؤية 2030 ،حيث أصبح اعداد جيل مخطط ومفكر داعم للتنمية المستدامة من اولويات السياسة الاسرية الجزائرية.

بادرت الدولة الى حوكمة الاسرة انطلاقا من اليات قانونية(دستورية وتشريعية)ومؤسساتية على غرار وزارة التضامن الوطني و الاسرة وقضايا المرأة ،حتى تعزز من تحقيق التماسك الاسري ونشر الوعي التنموي داخل الاسرة لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

تبنت الدولة الجزائرية سياسات متعددة لحماية الاسرة كدعم الامومة ،وتعزيز الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة ، وحماية حقوق الطفل والمسنين كما حرصت مؤخرا لوضع برنامج خاص لفائدة الاسرة المنتجة قصد تمكينها اقتصاديا وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة ضمن رؤية شاملة لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. لكن صلب اجندة 2030 للتنمية المستدامة يضم مخاطر على القيم والعادات الاسلامية التي تبنى عليها الاسرة الجزائرية ،والتي يتأسس قانونها على مبادئ واحكام الشريعة الاسلامية. وعليه توصلت الى التوصيات التالية:

- ضرورة رسم سياسة اسرية داعمة لمجتمع قوي ومستقر ومتماسك دون المساس بالقيم والاخلاق.
- التعزيز من الدراسات الاكاديمية بخصوص البرامج السياسية في هذا الشأن بغرض تحقيق التوازن بين التنمية وتعزيز الهوية الوطنية دون التفريط في الثوابت .
- ادماج البعد الفكري والتربوي في البرامج الاسرية .
- الحرص على دعم الامومة للتحقيق الرعاية الامثل للطفل وتهيئة جو اسري صحي ،لان العناية بالأم له صدى مباشر وفعال على جودة الحياة الاسرية .
- الاخذ بعين الاعتبار التطور التكنولوجي والرقمي في سيطرته على البناء الاسري ،ومن ثم ضرورة وضع سياسة اسرية تدعم حسن التخطيط والحماية من مخاطر التكنولوجيا الرقمية وانظمة الذكاء الاصطناعي على افراد الاسرة لاسيما الاطفال.

قائمة المراجع:

الكتب:

1- القرآن الكريم
2- القريوتي محمد قاسم ،2015 ،السياسة العامة :رسم وتنفيذ وتقييم ةتحليل ،ادار وائل للنشر والتوزيع ،عمان .
3- بن حكوم علي ،2021 ،المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة :دراسة حالة- اطروحة دكتوراه ، جامعة دارية ادرار ،الجزائر
4- سباع خميسي ،2013 ،اثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية :حالة الجزائر-رسالة ماجستير-،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر.
5- عبد المجيد سيد احمد منصور،1987 ،دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي ،المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ،الرياض.
6- مخلوف محمد وآخرون،2008 ،واقع الاسرة الجزائرية :التحديات التربوية في الوسط الحضري ،دار الملكية للنشر والتوزيع، الجزائر

المقالات:

1- خليفة عبد الحميد ،زايد مراد،2022 ،اليات اسهام الصناعات التقليدية والحرف في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ،مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية ،المجلد 05 ،العدد02 ،ص1748-1776
2- دليلة بريك شاوش،2012 ،الاسرة السلطة واثر التغيرات الاجتماعية ،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة بسكرة ،المجلد02 ،العدد02،ص156-171
3- رمضاني مريم وبلقاسم الحاج، 2018،دور السياسات العامة في حماية الاسرة في الجزائر 2010-2016 وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة نموذجا ،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ،المجلد 11،العدد 01 ،ص658-675 .
4- عفاف عبد الله قبوري،2021 ،تمكين المرأة في المجالات التنموية في ضوء رؤية 2030 ،المجلة العلمية لعلوم التربية النوعية ،العدد 13 ،ص107-131
5- فيطس السعيد ،2023 ،الحماية القانونية للأسرة في ظل الدساتير الجزائرية ،مجلة صوت القانون ،المجلد التاسع، عدد خاص ،ص939-953

مواقع الانترنيت:

1- الامر 05-02 ،المعدل لقانون الاسرة المؤرخ في 27 فيفري 2005 ، https://www.joradp.dz. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/01/20.

2- الجمعية العامة للامم المتحدة(2014) ،اعلان التمييز ضد المرأة:الدورة 69 الجلسة العامة 63 ، https://unescwa.org ، تم الاطلاع عليه بتاريخ2025/07/05.

3- الجمعية العامة للأمم المتحدة (1959) ،اعلان حقوق الطفل ،https://hrlibrary.umn.edu ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/08/31

4- القطان معين (2026)،رؤية الجزائر 2030 ،https://www.drmaenacademy.com ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/01/28 .

5- جمعية المودة للتنمية الاسرية (1439 ه)،دراسة تحليلية للسياسات الاسرية العالمية :نحو استراتيجية وطنية للأسرة السعودية ،https://almawaddah.org.sa ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/01/26

6- حجازي مصطفى(2012) ،نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية الى التمكين ، https ://masqsurah.com ،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/01/26.

7- دستور 2016 بموجب قانون 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 07 مارس 2016 ، العدد 14. https://www.joradp.dz. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/01/20.

8- زيدوني حميد (2018) ،تقرير عن مؤشرات متابعة التنمية المستدامة :بعض جوانب التجربة الجزائرية،https://www.amf.org.ae .تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/12

9- فيسون سارة، ليندربرغ كارينا، موراليس أرنستو سوريا ،حوكمة اهداف التنمية المستدامة- كيف يمكن قيادة دفة تحقيقها بأسرع ما يمكن ،https://dubaipolicyreview.ae ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/01/28.

10- كاميليا حلمي محمد احمد(2019) ،اجندة 2030 للتنمية المستدامة واثرها على الاسرة والاخلاق،https://academia.edu ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/01/26

11- مجلة ريحانة الالكترونية (2025) ،الاسرة والتنمية المستدامة :السياسات الاسرية في سبيل عالم أفضل من منظور اسلامي ،https://refed.net ،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/01/04

12-

13- المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري ، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر2020 ،الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر2020. https://www.joradp.dz ، تم الاطلاع عليه بتاريخ2026/01/20